المستقبل المحقق وقوعه كما في قوله تعالى اتى امر الله وهو الساعة
ومعناه يأتي والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال
والله اعلم ويجب لله تعالى كلام واحد قديم غير متجدد قائم بالذات
منزه عن الحروف والاصوات يعبر عنه بالعبارات المختلفات
كالتوراة والانجيل والزبور و[illegible] والفرقان لا ان هذه العبارات
عين كلامه بل دالة عليه لانها بالحروف والاصوات ولا شك في حدوثها
لانها من خواص الحوادث وقد اشار الى ذلك ابو مجاهد رحمه الله في عقيدته
بقوله، قراءة الخلق صفات لهم، فواجب حدوثها مثلهم،
وقوله الحق من صفاته، فواجب قدمه كذاته،
وهذه الحروف والاصوات، دلايل عليه موضوعات،
وعبارة جمع الجوامع ومن ثم القرآن كلام الله القائم بذاته غير
مخلوق وانه مكتوب في مصاحفنا على الحقيقة لا المجاز محفوظ في صدورنا
بالفاظه المخيلة للحقيقة لا المجاز ومقروء بالسنتنا وجه
الجمع [illegible] على الحقيقة لا المجاز هو والمراد بقوله تعالى ما
يأتيهم من ذكر من ربهم محدث انه محدث الاتيان لا محدث العين
محدث علمه عندهم حين سمعوه كما تقول حدث عندنا اليوم
ضيف ومعلوم انه كان موجودا قبل اتيانه فله الحدوث من وجه والقدم
من وجه ذكره في اليواقيت فقال وسمعت شيخنا الخواص
رضي الله عنه يقول في قوله تعالى والذي بين يدي والاعمال لهم
حصرا بالفصل يحسبه الصفات ما حول ذا حاء لم يجز شيئا
فيما ان الصفات بحسب المتعلقات ولا يقال هو تعالى لكن حكم
ما يصح كلام الله بحسب كلامه بصوت وحرف وليس هو
في بعض

١٨

في بعض الامر بصوت ولا حرف كما في الصفات اذا انكشف
عنه الغطاء ثم يجوز ما قاله شيخنا من صح كلام الله بصوت
وحرف اذا انكشف عنه الغطاء يجوز بصوت ولا حرف كما سمعه واعلم
ان كنهه محجوب عن العقل اذ لا مثل له لا عقليا ولا وهميا ولا خياليا ولا موجودا
ولا مقدرا وذلك كذاته العلية وسائر صفاته السنية ثم هو متعلق بما تعلق
به العلم من الواجب والمستحيل والجائز بمعنى انه دال على ذلك فمثال دلالته
على الواجب قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد ومثال دلالته على
المستحيل لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ومثال دلالته على الجائز
قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار فان الخلق من الجائز ولا تعدد فيه وان
تناول جميع الكتب الالهية وما قيل من التعدد في الكلام انما هو باعتبار المتعلقات
التي هي الامر والنهي والخبر بحسب الوجود والعقل فهي التعدد لا عتبار
الواقع في الازل والتعدد الوجودي المتعلقات عدم وقوعه في الازل هو
ان التعدد الوجودي معلوم كتعدد الجواهر مع العرض كذات زيد وحركته الدم
وكتعدد اشخاص الجواهر كذات زيد وذات عمرو وذات الفرس وشبه ذلك
والتعدد الاعتباري هو التعدد بحسب المتعلقات كما حققناه قبل بان
متعددة متعلقة عن جميعها عموا واحرى في بعضه ومتعلقاته متعددة ومن
علمه سبحانه بانه علم واحد له متعلقات غير متناهية كذا في العلم الاحصا له
وبالجملة فمسئلة الكلام قد اضطربت العلماء فيها وهي صعبة المسلك
دقيقة المدرك وقد وقع المذهب لا يحاجم عن الخوض في مثل ذلك فتعه
وغموضه فلنقتصر على ما ذكرناه بان فيه كفاية لمن اقتصر عليه ويجب له
تعالى بصر واحد قديم زائد على الذات قائم بها متعلق بما تعلق به السمع
وهو كما في شرح الصغرى صفة وجودية قائمة بالذات شانها ادراك كل مبصر
وان لطف الحر واختلف هل السمع والبصر زائدان على العلم او هما نوعان منه
والذي صححه ابن زكري في محصل المقاصد الاول وهي الكلام مع الاجماع بهما
تفصيلا لورودهما في الكتاب والسنة وقدم السمع على البصر لان الطيف

العرايا
كنهه

او جماعة تعلوت على كل
والبط بعوث ع فسلفه
عمدا واحد ابو عمو
واحر كح